

کتاب فضل التضايق فقه البضا للسيد الاجل العلامة السيد محمد حسين الصدر
 بسم الله الرحمن الرحيم



آستان قدس

کتابخانه جامع گوهر شاد

نام کتاب: فضل القضاء في كتب فقهاء الرضا
 مؤلف: مفتي آستان قدس محشی
 شارح: مترجم
 تاریخ تحریر: ۱۳۳۳ - نوع خط: نسخ - تعداد صفحات: ۴۴
 جزء کتب: فقه - زبان: عربی - عدد ابواب: ۵۴ صفحہ
 طول: ۲۱/۵ - عرض: ۱۴ - شماره عمومی: ۱۴۶۸
 وقفی: سید محمد علی - تاریخ: ۱۳۴۴ وقف
 خریداری: ۱۳۴۴
 ملاحظات: لکھ
 ۷۱/۴۱۶

۱۳۶۸

کتابخانه ملی ایران
 وابسته به
 کتابخانه مرکزی آستان قدس

من المصنفين
 بالانجاب
 في المأخذ
 في صياغة
 عرض ومطو
 التوهمات
 ثبتت للنسبة
 المشتريات
 انهم من
 لقداء ولما ارد
 عادي من السيد الحاج
 وعلا ما لم يهتد
 بالافزوريت
 تضاعف الكتاب

كتاب فضل القضاء في فقه الربيع لاجل العلامة الحسين الصمد
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كاشف الحجاب عن مشايخنا الكتاب بتبيين المصطفى
في الخطاب ومن عنده علم الكتاب والمسخين في العلم من له الخطاب
عليهم صلوات رب الارباب ونحمد الله الذي لا اله الا هو
لا صمد الا هو الكتاب المشتمل على هذه الاعصار بالفتنة الرضوية الذي صمد
مع كذا في الابواب وكثير في تحقيقه الكتابات فخرت ومطو
منفردت ومنفردات ولم تكن الاكثريات اذ لهم بها التوهمات
وكشها حتى كثر في مقالات والتهجسات فبين مثبت للنسبة
بعض العلامات ونان لها بالاستعدادات وموقف لبعض المشكلات
من ذلك التخرجات وبين جازم بانه رسالة الشريعة التي كتبها علي بن موسى بن بابويه
لابنه واخرا برب ولما حيث قوت انه لبعض من لا يعرفه من القدامه ولما ارد
الله جل جلاله كشف على يد حق عباده الربيع فضل بهذين المنين كعادى من السيد الحاج
صمد الدين حسن الموسوي العاملي الكاظمي هذه الادالات وعلامات العهد
في التخرجات والهدات حتى يصح المثال ثم ترك الاول للاخروايت
ان كتب الدلالة عليه هذه الادارة وسميها فضل القضاء في الكتاب المشتمل



بفتح الرضا يفتح قول القائل يوجد في الاستطاعة لا يوجد في الاستطاعة واني
 وان كنت الاخير زمانه لات بمالم تستطعه الاول وذلك فضل الله يؤتيه
 من يشاء والله ذو الفضل العظيم فاعلم انه الكتاب المعروف عند المتقدمين بكتاب
 التكليف لمحمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن بابويه العزفر صنفه ايام ستفامنه
 وكانت الطائفة تعمل به وترويه عنه ومن روه عنه اخذ منه الشيخ الفقيه
 علي بن موسى بن بابويه وجعله الاصل لرسالة الشريعة التي كتبها لابنه الصدوق
 والصدوق روه يرويه عن ابيه عنه والشيخ المفيد يرويه عن الشيخ الصدوق عن ابيه
 عنه والشيخ الطوسي عن مشايخه الاربع عن الصدوق عن ابيه عنه ولما حمله
 الحسد لابي القاسم الحسين بن روح خرج عن المذهب ثم غلا وظهر فيه مقالات
 منكرو فبرأت الشيعة منه وخرجت فيه التوقيعات من الناحية المتقدمة بعد ان
 كان مستقيما لطريقه متقدما في اصحابنا كما ستعرف تفصيل القول في ذلك كله
 وكشف الحجاب عن وجه الكتاب موضعا وحكما يقع في مقامات المقام الاول
 في الدلالات والعلامات المنجحة بالبرهان اتحاد الكتاب المشهور بالفقه
 الرضوي مع كتاب التكليف المذكور لوجود اشياء في الفقه الرضوي في
 حكمه في كتب الشيوخ عن كتاب التكليف وانتقد الشلمغاني موضعها
 وكتبها

وكتبها في كتاب التكليف وانها لم تكن لغريم بل لكتبها هو في كتاب
 التكليف بنص الشيوخ الحج عليها وعلى موضعها من ذلك الكتاب
 وهي على الوصف المنصوص موجود في الكتاب المشهور بفقه الرضا
 منها ما في باب الشهادات من لفقه الرضوي قال ما لفظ عن العالم انه قال
 اذا كان اخيك المؤمن على رجل حق فدفعه عنه ولم يكن له من البيعة
 عليه الا شاهد واحد وكان الشاهد ثقه رجعت الا شاهد فسلته
 عن شهادته فاذا اقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثل ما شهد
 لثلاثين حق امر مسلم اقول قد من الله على ان رايت في المسلك الاول
 من الباب الاول من كتاب غوالي الدثالي لابن ابي عمير رويه عن الحديث
 بهذا اللفظ عن نفس كتاب التكليف قال وروي في كتاب التكليف لابن
 ابي العزفر روه عن العالم انه قال من شهد على مؤمن بما يثلمه وذكر الحديث
 الذي هو ثا في احاديث باب الشهادات في لفقه الرضوي ثم قال لا فضل
 وروى ايضا صاحب هذا الكتاب عن العالم انه قال اذا كان اخيك المؤمن
 على رجل حق فدفعه عنه ولم يكن له بينه الا شاهد واحد وكان الشاهد ثقه
 رجعت الا شاهد فسلته عن شهادته فاذا اقامها عندك شهدت معه عند الحاكم

من الشيوخ

علم مثل ما يشهد له لئلا يتوي حقاً ومسلم انتهى وهذا الذي قبله المتقول
من نفس كتاب التكليف هو لفظ ما في الكتاب المعروف بالرضوي بلا زيادة
ولا نقصه وقد من الله جل جلاله على بالوقوف على هذه التخصيص وعلى
هذه الشهادة بقي علينا بيان ما يدل على انحصار الحديث في كتاب
التكليف حتى يتم البرهان قال الشيخ في كتاب الغيبة وخبر في جماعة
عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن دود و أبي عبد الله الحسين بن علي بن الحسين
بن موسى بن بابويه انها قالوا اخطأ محمد بن علي في المذهب باب الشهادات
انه روى عن العالم انه قال اذا كان لاختيل المؤمن على رجل حق فدفعه عنه
ولم يكن له من البينة عليه الا شاهد واحد وكان الشاهد ثقة رجعت اليها
فسلته عن شهادته فاذا اقامها عندك شهدت معه عند الحاكم على مثل
ما يشهد عنده لئلا يتوي حقاً ومسلم واللفظ لابن بابويه وقال هذا
كذب منه ولنا نعرف ذلك وقال في موضع اخر كذب فيه انتهى ما في كتاب
الغيبة بلفظه فالذي كذبه محمد بن علي في باب الشهادة عين ما في الشهادات
من الكتاب المعروف بالفقه الرضوي بالعيان والوجدان وهو في كتاب التكليف
مع ما قبله شهادة هؤلاء الاعيان وقد انحصر وضعه في كتاب التكليف بشهادة
الشيخ

الشيخ في الاعلام فيثبت الاتحاد بلا ارباب فان قلت لو كانت الشهادة على
انه في كتاب التكليف وانه من موضوعات نفس الشكاف بالبينه الثامنة
لا بالحج الموحدة لم البرهان قلت هذا المولى ابو القاسم المحمدي قبل الحق عليه السلام
ولشيخ الطوسي والعلامة وابن ادريس الشهيدان شهدون بما يتم به المراد فيهم
قال الشيخ في كتاب الغيبة اخبرني الحسين بن ابراهيم عن احمد بن علي بن فوخ عن ابي نصر
هبة الله بن محمد بن احمد قال حدثني ابو عبد الله الحسين بن احمد الحمادي البرزنجي المعروف
بعلام ابي علي بن جعفر المعروف بابن رهونة النوبختي وكان شيخنا مستورا قال
سمعت روح بن ابي القاسم بن روح يقول لما عمل محمد بن علي الشكاف في كتاب
التكليف قال الشيخ يعني ابا القاسم رحم الله روحه في انصره فجاوزه به
فقراه من اوله لا اخره فقال ما فيه شيء الا وقد روي عن الامم عم الا
موضعين او ثلثة فانه كذب عليهم في روايتها الغيبة انتهى والغريب ان
المتيقن منها حديثه في الشهادة بغير العلم الذي نص الشيخ على انه كذب
فيه ورووه بلفظه ما في الكتاب وصار كذا على علم حتى استثناه كل
من روى كتاب التكليف قال الشيخ في الفهرست عند ترجمته ولم يورد في الكتب
التي عملها في حال الاستقامة كتاب التكليف وخبرنا به جماعة عن محمد بن علي بن الحسين

فصل لقضا له كيد

يعني ابن بابويه عن أبيه عن محمد بن علي الشلمغاني الأحديث منه في باب الشهادة
انه يجوز للرجل ان يشهد لاختيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم وقال العلامة
في الخلاصة عند ذكره وله من الكتب التي عملها في حال الاستقامة كتاب التكليف
رواه المفيد في الأحاديث منه في باب الشهادات انه يجوز للرجل ان يشهد
لاخيه اذا كان له شاهد واحد من غير علم وقال ابن ادریس في السرر والفظ
قال محمد بن ادریس ثم ان هذا يؤدي الى ان يشهد الانسان لاختيه بقوله
فيكون مصيرا المذهب ابن ابي العرق الغلا الذي اودعه كتاب التكليف
وهو معروف وقد ذكر شيخنا ابو جعفر في فهرست المصنفين وقال اروي الكتاب
وذكر من روه عنه واستثنى هذا الحديث فانه قال اروي عن الأحديث واحد
وهو انه يجوز ان يشهد الانسان لاختيه بقوله نعوذ بالله من سوء التوفيق
ومن هذا القول وقال الشهيد في المعتبر في آخر الفصل الاول من كتاب الشهادات
ما لفظه ومن نقل عن الشيعة جواز الشهادة بقول المدي اذا كان اخاه الله
معهود الصدق فقد اخطأ في نقله نعم هو مذهب محمد بن علي العراقي
من الغلاة وقال الشهيد الثاني في شرح قوله فقد اخطأ في نقله لاجماعهم
على عدم جواز الشهادة بذلك نعم هو مذهب محمد بن علي الشلمغاني
ابن ابي

ابن ابي العزقري نسب الى ابن العزقري بالعين المهملة والراء والقاف والراء
اختصاص الغلات لعنه الله ووجه الشبهة على من نسب ذلك الى الشيعة
هذا الرجل ملعون كان مشربا اولاً وصنف كتابا وسماه كتاب التكليف
وذكر فيه هذه المسئلة ثم غلا وظهرت منه مقالات منكرو فبرأت
الشيعة منه وخرجت فيه توقيعات كثيرة من الناحية المفسدة على يد
ابن القاسم بن روح وكيل الناحية فاخذ السلطان وقتله في رما
هذا الكتاب وهو على اسم الشيعة واصلهم توهم انه منهم وهم
بريئون منه وذكر الشيخ المفيد انه ليس في الكتاب ما يخالف سوى
هذه المسئلة انتهى فلهذه شهادة الشيخ في الفهرست والعلامة في
صه باستثناء الشيوع هذا الحديث المختص بكتاب التكليف ثم شهد
ابن ادریس والشهيد بن تفرصا كتاب التكليف بهذه المقالة
في باب الشهادة فيكون ذلك من المبنيين في موضعين والثلاثة
المبنيين على كذبها فيها فيه فيعلم من ذلك انه ليس في غير كتاب
التكليف من كتب الشيعة هذه المقالة وانها من مختصات كتاب
التكليف وهي موجودة في هذا الكتاب المعروف بالرضوي باللفظ

المروي عن كتاب التكليف في غوالي اللثالي وفي كتاب الغيبة الشيخ
كأنتم ومن غريب الاتفاقات عشوري على ما سمعته عن غوالي
اللثالي من رواية للحديثين من نفس كتاب التكليف حتى لا يبقى بعد
الوقوف على اختصاص واحد من كتاب التكليف لا في قول القائل
ولا في ملأ من هذا من الاتفاقات العجيبة لأن ابن حمزة
لو لم ير الحديث لم يخصص كتاب التكليف بعد الحديث الذي رآه عن
كتاب التكليف لكان يمكن أن يقال إن كتاب التكليف غير هذا الكتاب
الرضوي لاحتمال أنها انفكا في الرواية واللفظ في رواية هذا الحديث
لكن لما عقيقه بقوله وروي أيضا صاحب هذا الكتاب وذكر الحديث
المخصص في باب الشهادات في كتاب التكليف بنص الشيوع ووجدناها
انفكا في الرضوي كذا في بلفظه في باب الشهادات متعاقبين في
العلم بالاتحاد بلا ارتباط كما هو ظاهر لكل متفهم منصف وكذلك
رواية الشيخ في كتاب الغيبة ينتج أن الاتحاد لأن روايته عن المولى
أي القاسم بن روح المنعقدة نصف على أن في كتاب التكليف حديثا
موضوعا كذب صاحب الكتاب بنفسه وروايته الأخرى الحسين بن بابويه

أخ

أخ الصدوق وعينت المكذوب فيه وشخصت موضعه ولفظه
وهو بالبيان بعينه ولفظه في الموضع المخصص عليه أعني في
باب الشهادات في الفقه الرضوي بالزيادة ولا نقصان في
الاتحاد لأن الاحتمالات الباقية في نفسها خمسة أحدها أن
يكون حديث جواز الشهادات بغير علم الموجود في باب الشهادات في
الفقه الرضوي مأخوذا من كتاب التكليف وثانيها أن يكون
الموجود في باب الشهادات في كتاب التكليف بنص الشيوع مأخوذا من
الرضوي وثالثها أن يكونا اثنين وكل منهما مأخوذا من ثالث
وربعها أن يكون ما في الرضوي مأخوذا مما أخذ منه ما في كتاب
التكليف وخامسها أن يكون ما في كتاب التكليف مأخوذا مما أخذ
منه ما في الرضوي والوجه في كلهما بالعلم أما الأول فلأنه بناء عليه
لا بد أن يكون جامع الرضوي متأخرا عن الشافعي ومعنى القول التكليف
يخرج المتأخر من كتاب التكليف حديثا هو كذا على علم في الكذب
والوضع فلا يمكن فلا يمكن أن يخرج منه وهو لا يعرف صاحبه فأن ذلك

لا يظن بمسلم ومع العلم به لا يخفى عليه حال هذه الحديث واستثناء الشيخ
 له وكل من رجع الفهارست في ترجمة صاحب كتاب التكليف علم
 استثنائهم لهذه الحديث بالخصوص فلا يخرجهم منها رغم بعد
 ابد الامع التسمية والتصحيح بالمرسل له واما مع ذلك يقول مطلق
 كما في الفقه الرضوي فلا يصح لاحد من هل العلم واحتمال دسه
 في كتاب الرضوي يدفعه شهرته بالوضع في الشلغاني واما با في
 الاحتمالات فيسطلها ما عرفت من نص الشيخ على انه من مختصات
 كتاب التكليف لمحمد بن علي الشلغاني وانه كذب منه لا من غيره كما عرفت
 فليس الا الاتحاد ومن الدلالات علم الاتحاد ايضا ان جماعة من قديمي
 اصحاب حكاية الشلغاني في تحديد كبرانه ما لا يتحرر وجبناه
 بطرح حجة وسطية وانه خلاف الاجماع فيعلم من هذا الاجماع
 انه من مختصات كتاب التكليف وانه لم يذهب اليه احدا وهو
 موجود في هذا الكتاب المشتهر بالرضوي بعينه بعينه قال
 والعلامه في ذلك اي الكبر ان تاخذ الحجة في بنه وسطية فان
 بلغت اوجه من البحر جنبي الغدير فهو دون الكبر وان لم تبلغ فهو الكبر انتهى
 فلم يبق

أخبره
 كاضمة
 اي محمود
 ٣

فلم يبق الا احتمال ان هذه المحكيات من كتاب التكليف لمحمد
 علي انفسها رها وفيها لم يصر عليه كلها مدونة في الرضوي وقد
 عرفت وجه دفع هذا الاحتمال على كل حال سواء كان الذين لها
 نفس الشلغاني بعد اخره او اخر مثله متأخر عنه وعلى تقديره لا ينبغي
 اعتبار اصله لان هذا الاحتمال جار في كل ما فيه الا ما يوجد مثله
 في الكتب المعتمدة والعاقلة لا يعاب بهذا الاحتمال لاضالته عدم التعريف
 وعدم الزيادة وعدم التصحيف ونصنا رها من الاصول الحاربه في
 الالفاظ عند العلماء واطن ان الموضوع الثالث الذي استثناه مولانا
 ابو القاسم الحسين بن روح نظر الله سبحانه وجهه من كتاب التكليف ونص
 انه لم يرد عن المتقدم وانما هو من الشلغاني نفسه ما يوجد في هذا الكتاب
 من قوله وان غسلت قدميك وسيت المسح عليها فان ذلك من باب
 لانك قد اتيت باكثر ما عليك وقد ذكر الله الجميع في القرآن المسح والغسل
 قوله نعم وارجلكم بالكعبين اراد به الغسل بفتح اللام وقوله وارجلكم بكسر
 اللام اراد به المسح وكلاهما جائزنا مرضيانا الغسل والمسح انتهى وقد
 رايته بخط السيد الفاضل المبحر علي بن محمد الصدر المعروف بالسيد علي خان

المدني شارح الصحيفة خاتمة على هذه العبارة هذه صورتها بلفظه هذا
 خلاف لما اجمعت عليه الفقه الناجية الامامية ولم ار هذا المذهب في
 كتاب من كتب الامامية سوى هذا الكتاب وحمله على الثقة بعد هذا
 اذا لمظنة لها هنا وهو مذهب ابن عربي من العامة في فتوحاته
 وكتب على الصدوق في الامامية كان الله له والعجب كل العجب من المولاي ثقه
 الاسلام النوري انه عشر على ما عثرنا عليه ولم ينتبه الحقيقة الحال
 فانه قد سكت عن عدم جواز احيا الحق بشهادة الزور في مسائل
 ذكرها لفظه غوالي اللثالي نقله عن كتاب التكليف لابن ابي العزقر
 عن العالم انه قال من شهد على مؤمن الاخر الحديث ثم قال فقه الرضا
 المختص صح عن العالم بمثله ولم يخرج هذا الحديث الثاني الذي ذكره صاحب غوالي
 اللثالي يضم بعده عن كتاب التكليف ولكن اخرجه في باب النور عن الفقه
 الرضوي لا عن غوالي عن كتاب التكليف كما صنع في الحديث الاول ولم يقل
 بعد اخرجه ما هو العادة غوالي اللثالي عن كتاب التكليف مثله كما هي
 هي عادته والحديثان في غوالي اللثالي متعاقبان في محل واحد عجبت
 ذلك انه قد سكت بعد نقله بلفظه عن الفقه الرضوي دون الغوالي وتركه
 الاشارة الى وجوده في غوالي من كتاب التكليف قال بلا فصل ما لفظه
 الشيخ

الشيخ في كتاب الغيبة خبر الحسين بن ابراهيم الا اخرنا تقدم نقله منا
 من نقل حديث الشيخ الكلام الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح رضى لما قرأ
 كتاب التكليف والحديث الاخر عن الشيخ ابي الحسن محمد بن احمد بن داود بن عبد
 الحسين بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه انهما قالاهما اخاهما محمد بن علي بن بابويه
 الشهادة انه روى عن العالم الا اخرنا تقدم عن كتاب الغيبة فما ادري ما ارد
 من نقل هذين الحديثين المتعلقين بحال كتاب التكليف وان صاحبه وضع
 فيه هذا الحديث كذا ما من بعد نقل ^{التكليف} عن الفقه الرضوي دون الغوالي باللفظ
 المحكي في الغوالي عن كتاب فان ارد قد التنبه على وضعه وان حديثه كذب
 فلم لم يلتفت ان اقنه محمد بن علي الشلمغاني لا غير كما نقله عن الشيخ عن كتاب
 الغيبة ووجهه في غوالي اللثالي منقول من كتاب التكليف وهو الذي نقله
 في باب عدم جواز احيا الحق بشهادة الزور وجماع الكتاب الذي يسمى
 بالفقه الرضوي فان لم يلتفت الى الاتحاد فاعساه يقول وهل يبقى له
 غير احتمال ان يكون الحديث المكذوب في كتاب التكليف مدسوسا في كتاب
 الفقه الرضوي من بعد من صاحب كتاب التكليف ان لم يكن هو بعينه
 ومع لا يبقى وثوق في شيء من مخلصات كتاب الفقه الرضوي لاحتمال كونه مدسوسا فيه
 وان لم يحتمل الدس فلا بد ان يحكم انه كتاب التكليف لا غير وقد غفل قبله طبعون

لما سبقهم لشبهه ولم له من نظر فقد نسبوا كتاب جامع الاخبار للصدوق
وهو للشيعري وكتاب البدع لميثم البجلي وهو لعلي بن أحمد الكوفي ودعاهم
الاسلام للصدوق وهو للقاضي نعمان المصري وكتاب الشكول في بيان
ما جرى على الرسول للعلامه الحلبي وهو للسيد حيدر الاذلي وكتاب
حيون المعجزات للسيد المرتضى وهو للحسين بن عبد الوهاب المعاصر للسيد
وكتاب المجموع الثماني للشيخ الصدوق وهو للسيد هبة الله اغر ذلك ما لا يخفى
على الجنب بالفهارس فتدبر للمقام الثاني في كشف الحجاب عن شبه التي وهمت
ان الكتاب للامام تاليا او املاؤا وتلك على نوعين منها توها ~~للمعتمد~~
من عبارة نفس الكتاب ومنها شبه خارجيه اما النوع الاول فقد حصها
بعضهم في ثمانية الاول ما في اول الكتاب من قوله يقول عبد الله علي بن موسى
الرضا والحب عن من وجهين الاول ان ما فيه هذه العبارة لا قوله
ومن عليهم بالتوب كان في الصنف الاول من اصل النسخة و آخر الصنف لفظه
عليهم بالتوب ثم اخرفت لورقة اليسرى من ذلك الكتاب ولذا يرتبط
بما بعده من قوله لكنها الحنفية التي قال الله تعالى لبيد تتبع طلة ابراهيم
وهي عشرة سنن خمسة الراس وخمسة الجسد فاما التي في الراس فالفرق
والمقصود والاستشاق الاخر فانه من مقدمات باب لوضوء وذلك
في التوحيد

فصل القضاء للسيد

في التوحيد والمعرفة فمن المحتمل ان يكون الورقة من نسخة كانت للامام الرضا
وتنقشت او رقتا في طي ورق التكليف وكتاب التودد وامر حجة في ورق
المجموع كما ان كتاب التكليف ناقص الاول قطعا فكان اخره ورقة اليمنى
من نسخة الامام في لفظة بالتوب واول سطر من اليسرى من ورق كتاب التكليف
لفظه لكنها الحنفية فلم يلتفتوا لعدم الارتباط وعدم ولا الورق فظنوا
كتابا واحدا للامام الرضا ثم رايت السيد الاجل السيد علي خان شارح هبة
المكي الذي كانت النسخة المكية في خزنة كسبه يذكر على هامش قوله في
النسخة ومن عليهم بالتوب ما لفظه بخط يده ثم اخرفت لورقة اليسرى
ولا حول ولا قوة الا بالله انتهى قول الحمد لله بهذا صار ما احتملته
في غاية القوة ولا تشعب الغفلة في ذلك فقد غفلوا عن مخرج
تودد واحد بن محمد بن عيسى بالكتاب وحسبوا منه ولم يتنبهوا لذلك
من صحاب هذه المقالة ولا من غيرهم الا بعض افاضل العصر وبعد
تنبه لذلك لم يلتفت الى انها المبوبة التي نص الشيخ علي ان
الذي يوثقها شيخ الكليني دود بن كورم احد من روي عنهم الكليني ^{بلا واسطة}
فلا يعقل ان يكون الكتاب الذي جاء به السيد من مكة واخذ من اهل
منسجها عن خط الرضا لتاخر ان كوره وان يكن عليه في بعض المواضع

خط الرضا فهو على اول اوراق ذلك المجموع المشتمل اوله على جزء من نسخة الامام
 وعلى كتاب التكليف وعلى كتاب النود وظهره كتابا واحدا الوجه
 الثاني نقول انه لو كانت الاولى من اصل الكتاب وكان كتابا واحدا
 سقطت لورقة ليس من فاما المرد بعل بن موسى الشيخ المعظم ابو الحسن علي
 بن موسى بن بابويه ولد الشيخ محمد بن علي الصدوق القمي لانه الذي يروي
 عن ابن ابي العزقر الشافعي كتاب التكليف والشيوع يرويه عن الشافعي
 كما نص عليه اهل الفهارس كالشيخ الفهرست والعلامة في حقه وغيرهم وهذه
 طريقة القداماء من محدثي العامة والخاصة يذكرون راي الكتاب في اوله
 لكن يؤيد الوجه الاول بل يعينه اني رايت نسخة من مصباح الكفحي
 في اخرها قوله بخط السيد علي خان المكي كان من حملتها نقل بعض
 العبار من هذا الكتاب وبعد ما انتهى نقله قال ما نقصه في ظهر هذا
 الكتاب المنقول منه ما نصه صح لاحد بن جعفر بن محمد بن محمد بن زيد الشهيد
 بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب ولا بن جعفر وخبر محمد وهو
 الملقب بالسكن والبر ما ورد وهو ابو جعفر الزبير بن سباص الحنفي بن
 الحسن الحنفي وكشفه علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن
 ابي طالب القتيبي لهم في يوم سنة ثلث ومائتين للهجرة بمدة مروية والله المحدثي

فاذا

فاذا كان هذا في ظهر النسخة فالورقة الاولى من النسخة التي فيها على يروي
 من الجزء الذي املاه الامام فليس كما ذكرت من فخر ما بعدها
 وانه جزء باورق كتاب التكليف وكتاب النود الثاني من عبارته ما في
 بعض الاغفال قال ليلة تسعة عشر من شهر رمضان هي التي ضرب فيها
 جدنا امير المؤمنين اقول هذا من تمة ما حكاه عن ابي عبد الله قال و
 كان ابو عبد الله يقول اذا صام الرجل ثلثه وعشرين يوما من شهر
 رمضان جاز له ان يذهب ويحج في اسفارة وليله تسعة عشر من
 شهر رمضان هي التي ضرب فيها جدنا امير المؤمنين فوجه لكن
 السبق بالشبه يغطي عن الشمس الثالث من تلك العبارات
 ما في كتاب الزكوة وروي عن العالم في تقديم الزكوة وما فيها
 اربعة اشهر وستة اشهر الا ان المقصود منها ان تدفعها اذ وجب
 عليك الا اخر اقول قال الصدوق في باب الاضمان التي تجب
 عليهم الزكوة فالقطة قد روي في تقديم الزكوة وما فيها اربعة اشهر
 وستة اشهر ما في الكتاب حتى بيان معنى الحديث على طوله فلو كان المقصود
 هو الرضا لقال روي الامام عن ابيه كما هي عادة في سائر النود

لكنه يدري ان صاحب الكتاب يخرج الحديث لفظ الروي حتى يعرف الناظر
 الحماري من اي اصل اخذه ومن اي كتاب خرج لا يشترط ذلك الاصول
 والكتب في تلك الاعصار ومعرفة الطائفة بها وباصطلاح اربابها
 كما انا اليوم اذ وجدنا حديثا اوله عدة من اصحابنا عرفنا من كلام
 ثقة الاسلام الطيني ووجدنا حديثا اوله احمد بن محمد بن يحيى
 نعرف انه من كلام الشيخ والروى الحديث بتقديم الزكوة واللو اما
 على جبر او نحوه فلا نثوهم الرابع من تلك العبارات ما في باب الربا
 والسلم والدين والغيبه روى حديث اللولة ثم قال وقد مر في ابني
 ففعلت ما هكذا تورد يا سعد الابل بل روى خبر اللولة ثم قال
 وروى خبر اخر مثله لا باس وقد مر في ابني ففعلت مثل هذا
 فهو من عمه كلام ما في الباس لا من كلام المصنف الخامس ما في باب الخمس
 وقال جل وعلا واعلموا انما غنمتم الاية فنطوّل علينا امتنانا منه
 ورحمة اقول هذا من تنمة الحديث قيل للعالم ما يسر ما يدخل به العبد
 النار قال ان ياكل مال اليتيم درهما ونحو اليتيم قال جل وعلا و
 اعلموا انما غنمتم الاخر الاية ونطوّل علينا بذلك امتنانا منه ورحمة
 لكن

لكن اذ سبق الذهن بالشبهة اخذته الاوهام وسنا وشمالا ولو خلى
 وطبعه في الحال عادة ان يتوهم هذه التوضيحات السادس ما في باب
 المنادى المروي عن العالم ان رجلا سئل فقال يا ابن رسول الله علي
 ما يجمع لي خيرا لدنيا والاخر ولا تطول علي فقال لا تغضب
 واروي ان رجلا سئل عما يجمع خيرا لدنيا والاخر قال لا تكذب
 وسئل رجل عن ذلك فقلت خالف نفسك اقول كيف يدل
 قوله وسئل رجل عن ذلك علي انه الامام اقضاه ان يكون
 متقدما في الطائفة وهذا النجاشي في حسي والعلام في الخلاصة
 والشيخ في الفهرست يقولون في ترجمة الشافعي ما لفظه وكان متقدما
 في اصحابنا فحمله الحد لابي القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب
 فهو كان بحيث يامل الربايه على كل الامامية ويكون حجة على الكل
 من قبل الحجة فلا بعد ان يسئل سائلي عن ذلك السابع من تلك
 العبارات ما في اوخر وما ندوم به نحن مشاير اهل البيت باب
 دعاء الوتر وما يقال فيه لا اله الا الله اقول لظن ان هذا ما بعده
 ليس من الكتاب بل من ملحقات الكتاب ولا يدري من المتكلم

قد تكررنا حديثا
 في اوخر الكتاب
 عن كتاب
 الفقيه ينقل
 عن ائمة
 الفقه

فصل القضاء فقه الرضا

وان فرض انه من قتل لاله فيه اما قوله وما ندوم به نحن معكم
 اهل البيت فاخرج للفظ الحديث كما هي عادة واما قوله وما يقال
 فيه الخ فاما ان يكون من كلام المصنف لان التامل في هذا الدعاء
 والتدبر في عبارته يعطى انه كلام المصنف من الادعية الماثورة
 لبعض علماء الغيبة لا للامام فانه يقول فيه اللهم قيم قائم ال محمد
 واظهر دعوتك برضا من ال محمد اللهم اظهر رايته و
 قوت عزه وعجل خروجه فان قوله واظهر دعوتك برضا
 من ال محمد وقوله وعجل خروجه ظاهر فيما قلنا من انه
 دعاء من هو في عصر الغيبة او ان لفظ ولات اولفظ مولى
 سقط من بين لفظ معكم ولفظ اهل البيت والاصل كان
 ما ندوم به نحن معكم مولى اهل البيت اولات اهل البيت
 اوشيعه اهل البيت والاول اظهر الثامن ما في كتاب الحج من
 قوله وقال ابى ان اسما بنت عميس الخ وفيه ايضا وليس الموقف
 هو الجبل وكان ابى يقف حيث يبيت وفيه ايضا ابى عهدي عن
 ابيه قال رايته علي بن الحسين عليه السلام يمشي ولا يزل وقبه
 ايضا

ايضا وقال ابى من قبل امرئ قبل طوفان السكاد الخ ابى وكان بالخروج
 الى مكة اياكم والاطعمه التي فيها الذعر الخ وفيه ايضا قال ابى رجل
 افاض من عرفات الخ وذكر بعده احكاما مصدره بقوله قال ابى
 وفيه ايضا ابى العالم انا سمعته يقول عند غروب الشمس اللهم اعنني
 من النار اقول كل ما ذكر لا يوجد في باب الحج من الكتاب وانما هو
 في كتاب الحج من نوادر بن محمد بن عيسى فان اخر ابواب الكتاب باب
 القضاء والمشي والاراده فيه خاتمه مفصله طويله والموجود و
 الموجود من النور باب فضل صوم شعبان ووصله برضا واول كتاب
 الحج الذي فيه هذه العبارت صفوان بن يحيى عن معاوية عن عمار بن
 وذكر حديثا وفيه كلما ذكره الثامن وكلمه ماخوذ من كتاب جعفر بن بشر الجلي
 الثقة فان له كتابا ينسب الى الصادق يرويه الامام الرضا عن جعفر بن محمد
 واحمد بن محمد بن عيسى يذكر في نوادره لفظ ما في الاصول والكتب حتى يعرف
 الممارس موضع الحديث من الاصل وهذه عادته في كل كتابه والمناخرون
 تا هو في اوديه غريبه وسد عليه الامر في هذا الكتاب السابق بالشبه والاك
 كيف يخفى على من لم يسبق ذهنه بشي ان الكتاب على غير منهاج الثاني
 لانه مجرد الروايات عن السند وسرد المتن بطريق التلخيص والتلوي

وذكر الاشياء والنظام في الفروع على نهج سائر المصنفين في تلك الطبقة على بن
بابويه وغيره والكتاب الثاني كتاب روية وسنادي بدأ بذكر من يخرج الحديث
من أصله وكتابه وسليمان الله ليست مناسلة الحج في غاية الاستقصاء
في كل من الكتابين على نهج سائر بابويه هذا على طريق الرواية و
الاسناد وذلك على طريق المتن والدرية والافتاء فكيف يتوهم أنها من
كتاب واحد بل انا اظن ان حصر كتاب الحج المذكور كتاب مستقل
غير النورانيهم لانه كتاب بعنوان كتاب الحج وسائر النوراني الباب لا الكتاب
وقرينة اخرى ان موضع هذا الكتاب بعد باب الطلاق من النوراني وليس
بموضع كما لا يخفى والله العالم بحقيقة الحال التاسع من تلك العبار ما في باب
غسل الميت واروي ان علي بن الحسين لما مات قال ابو جعفر لقد كنت اكره ان
انظر لما عورتك في حياتك فما انا بالذي انظر اليها بعد موته فادخل
يده وغسل جسده ثم دعا بآدم ولده فدخل يدها فغسلت امرئته عورته
وكذلك فعلت انا بابي انتهى قول قوله وكذلك فعلت انا بابي جزء من
الرواية وقدم ما قدم من حكاية الباقين لهذه النسخة وانه فعل بابيه كما فعل الباقر
كما انه من كلام المصنف وكان ابو عبد الله الصادق فعل ذلك لما مات ابوه
الباقر وانه الكاظم او ابو محمد العسكري ولا تنطبق على الرضا على كل حال
لانه لم فعل لا يوجب الظاهر فيه وهو حيث لا يعرفونه ببغداد
العاشر

العاشر من تلك العبار ما في باب الصوم قال واما صوم السمرقند لم يرضوا ان العام ^{خلف}
في ذلك فقال قوم بصوم وقال قوم لا بصوم لان قال ونحوه فخطب في حاله
جميعا فان قوله ونحوه فخطب دل على انه من هو قوله انتهى قول فني يعني
معالي الشيعة الامامية الخاصة فقال قول العامة بالصوم مطم اذ هو حصر
السفر دون الرض وهذا في غاية الظهور ولا يحتل اهل اللسان اردته من نفي هذا
شخص نفسه الحادي عشر ما في باب البديع والديك قال روي انه قرأ في يد
العالم قوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار فقال انما عني
ابصار الغلوب وهي الاوهام فقال تعالى لا تدرك الاوهام كغيره
وهو يدرك كل وهم اما عيون البشر فلا تحفه لانه لا يحد ولا يوصف هذا
ما نحن عليه كلنا انتهى قول ان لم يكن قوله هذا ما نحن عليه كلنا في الرواية
فالمراد به بيان الاتفاق من الشيعة بانواعهم على نفي الرواية عن الله وهو
وكيف كان لا دلالة له على المدعى الثاني عشر قوله في باب حديث النفس بعد
رواية حديث الربع ما لفظه ذلك خطبه اقول ليس كذلك بل في النسخ ذلك
ذلك خطبه اي ذلك حفظ المؤمن عند الله جل جلاله حيث رفع عنه هذه الاشياء
التي يدل بها غالبا ولو سلمنا كان ما خلا ما مدعى ادل لان قوله ذلك خطبه
من كلام المصنف فهو غير الامام ولعل المصنف وجه الحديث في توقيع اليه
او المحم بخطه وعلى اي حال لا دلالة له على المدعى كما هو ظاهر هذا ما روي من لولي
ثقة الاسلام النوري مستدلابه في فوائد المستدرك واما النوع الثاني من الشيعة

التي ادعت ان يكون للامام ع تاليفها او املاءه فالعلماء عندهم منها اثنتان الاول
ان السيد الثقة الفاضل القاضي مير حسين اخبار بان هذا الكتاب لم عليه السلام و
اجمع بذلك ثقتان من اهل قم وهذا خبر صحيح فليس في تصديقه والعمل به
اقول انما يقبل الخبر والبدنه اذا علم الاستناد فيها الحسن دون الحديث ونحو
نعلم ان السيد المذكور ومن حكم عنهم ونقلوا لم يستندوا في اخبارهم الا غير
الوجاهة والكتابة التي كانت على ظهر اول المجموع وذكر علي بن موسى الرضا
في اول المجموع فصاروا يرونه كله مصنف للامام مع انه في متعدد قطعاً
كما ستعرف فاذا عرفنا ان مستند الخبر لا يثبت في الحسن بل لا يكون
لنا بنفسه جهة لجواز الخطأ في المستند كما عرفناه غيرهم بعد التامل في جميع هذا
من اوله الى اخره فانا وجدنا اول نسخة من اصل تلك النسخ روايات في التوحيد
والمعرفة واخرها في الصفحة الاولى لفظ ومن عليهم بالتوثيق ثم اخبرني الورقة
اليسرى كما نص على ذلك السيد علي خان شارح الصحيفة متصلة بمقدمة في موضوع
من كتاب التكليف وابواب عديدة من كتاب النود ومنها مختلطة بوجاهتها
متأزها عنه لا اول لها كما تقدم بعض القول في ذلك بالعيان ان الموجود من
النود مبوب ولا مبوب لم يزدود بن كورة احد شارح الكافي كان في عليه
الشيخ في كتب الفهارست ولم يثبت السيد ولا من نقل له ولا المجلسي
الناقل عن السيد الحسين اهذه الحضر صيات في زمانهم لما راوا اول
ما في اول اوراق الكتاب في التسمية ما على ظهورها الكتابات فظنوا كتاباً واحداً
ولم يلتفتوا

ولم يلتفتوا الى انقطاع ذلك وعدم ارتباطه بما بعده او انه شاقط في الوسط كما
لم يلتفتوا الى ما في اخره من النود وروى علي انه كتاب واحد وانه للامام
الرضا ع لان اوله على بن موسى وعبارته كما عرفت توهم انه الامام حتى ادعت
من العلماء وحضرها اذا كان على ظهوره الخطوط والاحازت المنقول في توهم
القيان انه للامام الرضا ع وحلوا ذلك للقاضي مير حسين فاذا جاز ذلك
ستطقت الشهادة عن الاعتبار ولم تدخل في الخبر لوجوب العمل وهذا الخبر
من ليس بعرض فان جامعاً من وصل اليه الكتاب بما لم يثبتها له فان بعض
المعاصرين عرف اختلاطه بالنود ولو كانت ثقة الاسلام النوري بعد تبينه له
لم يعرف كل ذلك بل زعم كتاب الحج منه وليس كذلك كما عرفت شرح القول فيه في
الوجه الثامن من تلك العبارة ولم اعرف من تبينه اعدم الارتباط في اوائله
كما عرفت ولو كانا كتابين لاثلة الاول كتاب الغف والنود رضى لم تكن شواهد
حسية لان علي بن موسى ترجم مشترك في الاسم والكنية بين الشيخ ابى الحسن
روى التكليف عن محمد بن علي بن ابي العزقر الشلمغاني وبين الامام ولاعتين لان
عادة الرواة في كتب الحديث ان يبدؤوا اول الكتاب باسم رويده عن جامعها
تدري في اول الكافي والبصائر والمجاسن وسائر الاصول التي وصلت اليها فتوهم
السيد القاضي انه الامام علي بن موسى وعند الاستسناخ زده هو والقيان لفظ الرضا
واخرها بذلك ثم كتب الاستسناخ على هذا الوجه استناداً الى ذلك الخبر بالجملة فالجواب
عدم ثبوت كون خبر احيا حتى ينجح به الثاني من دينك الامر في الدنيا واجبا اليه

على مصلح النسبة الى الامام ما ذكره ثقة الاسلام في فوائدها لسائل وكانها اعظم
متنفس لانها لو تمت وصحت لخرج الكتاب عن الوجادة ويصير له روية كما ستوف
وحاصل الشبهة ان المولى الشيخ عبد الله الشهرستاني لا يفتد به بعد ذكره
لسلسلة السيد علي خان شارح الصحيفة ومنهم احمد بن السكين
قال قدس سره ما لفظه ثم اعلم ان احمد السكين وقد يقال احمد
بن السكين هذا الذي قد كان في عهد مولانا الرضاه صلوات الله
عليه وكان مقربا عنه في الغاية وقد كتب الرضاه لاجله
فقه الرضاه وهذا الكتاب بخط الرضاه موجود في الطائفة بمكة
المعظمة في حلة كتب السيد المذكور التي بقيت في بلاد مكة وهذه النسخة
بالخط الكوفي وتاريخها سنة ما بين من الهجرة اجازت العلماء و
خطوطهم وقد ذكر الامر غياث الدين المذكور نفسه في بعض
اجازاته بخطه هذه النسخة ثم اجاز هذا الكتاب لبعض الافاضل
وتلك الاجازة بخطه ايضا موجودة في حلة كتب السيد علي خان
عند اولاده بشير انتهى قال ثقة الاسلام النوري بعد نقله
لذلك وفيما ذكره فوائده الاولى ان هذه النسخة التي صرح انها
كانت

كانت بخط غير النسخة التي كانت في قم كما لا يخفى الثانية انها ايضا
كانت معلية باجازات العلماء والثالثة ان النسخة كانت في عهد
الاعلى الامير غياث الدين لما ان قال فقول بعض السادة ان اول
من ذهب الى ذلك اي كونه الكتاب من تاليفه واصر في ترجمته
رجل فاضل محدث كان يقال له القاضي الحسين وهو الذي
اظهر مر هذا الكتاب وجاء به من مكة المشرفة الى اصبهان
في عصر المجلسين وارهاها رايه ومن قبل ذلك لم يوجد منه عين
ولا اثر بين محقق اصحابنا انتهى ناشئ من عدم الاطلاع وقلة
التحسس انتهى اقول يلحان الله هذا الاستدلال من غريب ما يكون
من ينفي ان للرضا كتابا ونسخا يرويه عن غيره من الرواة فليكن
منها كتابه لابن السكين لكن الكلام ان ما بايد ينشأ من المجموع هو
هو ذلك ام لا واي مقدمه من كلام الملا عبد الله تدل على
الشهادة بانحاء ما بايد ينشأ مع النسخة التي كانت بخط الامام
الرضاه لا والله لا تدل بشئ من الدلالات الثمانية بل صرح في
رياضة الفصل الخامس بما لفظه واما الفقه الرضوي فقد مر في

ترجمة كسيد مير حسين الحق انه بعينه كتاب الرسالة المعروفة لعلي
بن موسى بن بابويه القمي الاول له محمد بن علي وان الاشتباه نشأ
من اشتراك اسم الرضا معه وكونها ابا الحسن علي بن موسى فتأمل
انتهى وذكر مثل هذا في ترجمة كسيد مير حسين وابسط ومثله ذكر
في ترجمة ناصرخسرو فلو كانت هي النسخة التي راها ممكنة في خزنة
كتب كسيد علي خان لما صح له مثل هذا الكلام فهذا يشهد
ان النسخة التي راها ممكنة غير هذا الكتاب فلا وجه للاستدلال
بما نقله في ترجمة كسيد علي خان على هذا الكتاب كما هو ظاهر فان
قلت ان السيد بحر العلوم في الفوائد نقل انه وجد في خزنة الرضا
بخراسان نسخة من هذا الكتاب وعليها ان الامام الرضا صنف هذا
الكتاب لمحمد بن السكين وان اصل النسخة وجدت في مكة المشرفة بخط الامام
وكان بالخط الكوفي فنقله الميرزا محمد الى الخط المعروف والظاهر
انها استنسخت من النسخة التي كانت عند كسيد علي خان وابانه
ومحمد تصحيف احد فيثبت الاقصاد والسيد يقول وجدت نسخة
من هذا الكتاب فيكون ما بايدينا مطابقا لذلك قلت لا يعقل

ان يكون

ان يكون كل ما بايدينا كان بخط الامام الرضا لا خلا طرد بنود
احد بن محمد بن عيسى بالوجدان والعيان ولا يمكن ان يكون
كل ما عدا ابواب بنود را حد بن محمد بخطه لوجود حديث الثلثين
المقدم في باب الشهادات وقد نص الشيوع انه من مخصصات كتاب
التكليف فلا يعقل ان يكون بخط الامام الرضا فاجل الوجوه ما
ذكرنا من ان نسخة كانت ناقصة كانت في اول المجموع للامام الرضا
فمنهم المتوهم الناظر ان الكل كتاب واحد والسيد لم يشهد بالمطابقة
غير انه راي نسخة تسمى فقه الرضا فطنها الكتاب ولم يثبت عند السيد
ان الكتاب صادر من الامام بل صرح بالعدم في الفائدة التي عقدها
ليسان حال الكتاب قال عند الكلام في حقيقته وعدد مسائل الناس
في الخبر ما لفظه لعدم ثبوت الكتاب من الامام من جهة العلم واليقين
ولا بالنقل المتصل بالثقافات المحدثين ان قال ومنهم من يقول بحجته
كل خبر غير معلوم الكذب او فطنونه ولا شك ان هذا الكتاب منه انتهى
موضع الحاجة من نقل كلامه فلا شهادة للسيد في هذا المقام لاعلمه ولا حجة

بمطابقة هذا الكتاب للنسخة التي كانت بخط الرضا م واحتمالي الاخران
 النسخة الملكية كانت بخط علي بن موسى بن بابويه راوي كتاب التكليف
 عن المؤلف وانتسابه الى الرضا م غلط نشأ من اشتراك اسم والده
 فظن انه لعلي بن موسى الرضا حتى اضاف لفظة الرضا ولعل محمد بن
 السكين او احمد بن السكين من اعيان عصر محمد بن علي المصنف وصنف
 الكتاب له وكتب ذلك علي بن موسى بن بابويه راوي على ظهر الكتاب
 او في اوله وكان بالخط الكوفي فالناسخ الاول توهم التوهم المذكور
 وشاع هذا التوهم حتى صار يعرف بكتاب الفقه الرضوي والاقوي
 عندي هو الاول والله العالم بحقيقة الحال المقام الثالث في وجه
 اعتماد الصدوقين والمفيد على هذا الكتاب حتى وقعت كثرة فتاوىهم
 لفتاوى ربه وعباراتهم في المنع والمنع ورسالة الشريعة لعبارة مخصوصا
 رسالة الشريعة فان اكثر عباراتها عبارة عن حق ظن انه الرسالة بعينها
 وشهد على ذلك جماعة قال في الفصول ان كثيرا من فتاوى الصدوقين
 مطابقة للفظ وموافقة في العبارة لاسيما عبارة الشريعة وان جملة
 من روايات الفقيه التي ترك فيها الاسناد موجودة في الكتاب ومثله
 منقحة

منقحة المفيد وقال العلامة المجلسي ما لفظه واكثر عباراته موافق لما ذكره
 الصدوق ابو جعفر بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه من غير سند
 وما يذكره والده في رسالته اليه وكثير من الاحكام التي ذكرها اصحابنا
 ولا يعلم مستند هامد كورة فيه وقال النقي المجلسي في شرحه على الفقيه
 كما في فوائد العلامة الشريف بحر العلوم ما لفظه ثم لما فكرت فيه
 ظهر لي ان الكتاب كان عند الصدوق وابيه وكلما ذكره علي بن
 بابويه في رسالته الى ابنه فهو عبارة الا نادرا وكلما ذكره الصدوق
 في هذا الكتاب بدونا لسند فهو ايضا عبارة لان قال والظاهر
 ان هذا الكتاب كان موجودا عند المفيد ايضا وقال في شرحه
 الفارسي على الفقيه ما ترجمته الظاهر ان علي بن بابويه اخذ هذه
 العبارات وسائر عباراته في رسالته الى والده من كتاب الفقه الرضوي
 بل اكثر عبارات الصدوق التي نقلت بمضمونها ولم يسندها الى الرواية
 كانها من هذا الكتاب انتهى موضع الحاجة من كلامه ووجه اعتمادهم
 على الكتاب عليهم بصدور ما فيه عن الائمة بالطرق الصحيحة واتفاق

المعصومي

الطائفة على العمل به اما الطريق فنص الابواب المحج في الدين فنقل الحجة
على ما رواه الشيخ في كتاب الغيبة باسنادة الصحيح عن الشيخ ابي
القاسم الحسين بن روح انه لما قرأه من اوله الى اخره قال ما فيه
شيء الا وقد روي عن الائمة ع الاخر ما تقدم نقله ونصه
الاخر قال شيخنا العلامة المرتضى الانصاري عند الاستدلال
بالاخبار على حجة خد الواحد ما لفظه ومثل ما في كتاب
الغيبة بسند الصحيح اما عبد الله الكوفي خدام الشيخ ابي
القاسم الحسين بن روح حيث سئل اصحابه عن كتب الشلغاني
فقال الشيخ اقول فيها ما قاله العسكري في كتب بني فضال حيث
قالوا ما نضع بكتبهم وبوتنا منها ملاء قال اخذوا ما روا
وذكروا ما رواه افاضل عموده على جواز اخذ بكتب بني فضال
وبعد لفصل على كتب غيرهم من الثقات ورواياتهم ولهذا
ان الشيخ الجليل المذكور الذي لا يظن به لقول في الدين بغير السماع
من الامام قال اقول في كتب الشلغاني ما قاله العسكري في كتب بني
فضال

فضال مع ان هذا الكلام بظاهره قياس باطل انتهى بل ظاهره
الشهادة بصدره ورواياته عن الامم المذكورات بني فضال
التي اخذ العسكري بصدرها واما عمل الطائفة برواياته
وكتبه فقد نقله الشيخ في العدة قال فاما ما ترويه الغلات
والمهرون والمضعفون وغير هؤلاء فان كانوا من عرف لهم
حال الاستقامة وحال غلو عمل بما رويوه في حال الاستقامة
وترك ما رويوه في حال خطاهم ولاجل ذلك عملت الطائفة
بما رويوه ابو الخطاب في حال استقامته وتركوا ما رويوه في حال
الخطيئة وكذلك القول في احمد بن هلال العنبري وابن ابي
العزقراني وكفى شاهدا لهم ما في ترجمة الشلغاني في حش
وصه وكان مستقيم الطريقة متقدما في اصحابنا فالحمد لله
القاسم الحسين بن روح على ترك المذهب الخ وقد نص الشيخ
في الفهرست والعلامه في صه على انه صنف كتاب التكليف في حال
استقامته قال محمد بن علي الشلغاني يعني ابا جعفر ويوفى بابن ابي

العين ر له كتب ورويات وكان مستقيم الطريقة ثم تغيرت
منه مقالات منكم الا ان اخذ السلطان وقتله وصلبه بغير
وله من الكتب التي عليها في حال الاستقامة كتاب التكليف الخ
قال العلامة في حقه في ترجمته وله من الكتب التي عليها في حال
الاستقامة كتاب التكليف الخ قال الشيخ علي بن بابويه والشيخ
الصدوق يروى الكتاب عن الشافعي في ايام استقامته و
تقدمه في اصحابنا وعلى الطائفة به وشهادته السفر وبروئته
الاما استثنى من الصدوق يرويه عن ابيه عن وليه يرويه
عن الصدوق عن ابيه عنه قال الشيخ في الفهرست بعد كلام المتقدم
واخرنا به جماعة عن محمد بن علي الشافعي الخ ومزدك الخ بالجماعة هذا
في كل موضع قال ذلك شارحه لاربعة المعرفون لمفيد والحسن
بن عبد الله وابن عبدون وابن جبير كما نص عليه السيد بحر
العلوم في القول بالرجال له وقال العلامة في حقه بعد كلامه
المتقدم رواه المفيد في الاحديث في باب الشهادت
الخ

الخ وقال الشيخ الشهيد زين الدين في الروضة في آخر كلامه المتقدم
نقله في الفقه وذكر الشيخ المفيد انه ليس في الكتاب ما يخالف
سوى هذه المسئلة ولما اثار صاحب في نسخة الاجتناب
عنه في البرية منه تخرج عنه علي بن بابويه وابنه عن التبريز باسمه
في كتبهم عند نقل كلامه وعبارته حسبا لكلام المؤرخين وحفظا
لادعائهم الناظرين الا ترى ما قاله ابن الغضائري في ابني
الخطاب كما في حقه والروى ترك ما يقول اصحابنا حديثنا بالخطاب
ايام استقامته انتهى وهو خروج عن الاستقامة وترك للاخذ
بالحجة من السنة من غير عذر وسوغ سوى شدة العدو له والله
ولكنها ما لم توجب ابطال الحق قال الله تعالى ولا يجر منكم شأن
قدم على ان لا تعدلوا وبحث يلزم منها خلاف ما عليه عمل
الاصحاب في امثال المقام كما سمعت كلام الشيخ في العدة في عمل
الطائفة بما رواه ابو الخطاب واحمد بن هلال وابن ابي العزق
في حال الاستقامة وبالجملة هذا هو الذي وجب على الصدوقين وحدهما

عليه ترك اسم الرجل واخرج ما في كتابه في كتبهم وبما اوضحنا في
بانه كان يعلم الاشكال على الصدوق بالكتاب لانه ماخذ كتاب ابيه لموقفه في
اللفظ والعبارة بحيث لا يمكن جعلها من باب الاتفاق فاذا
كان ماخذ ما في رسالة ابيه اليه الذي لا بد وان يكون مقبلا
معتبرا عند اصحاب على ما استشهد من الكلام في اول الفقيه فلم
لم يشتر في موضع الحاجة على النقل منها ولا تكال عليها وعليه
وسماها ولم يسمه وكذلك الاشكال على اوله كان يعلم من ان
كتاب اخذ هذه العبارات التي لا شك في وحدة جامعها
اما الامام واخر جمعها والقياسا بينها ونظرها في سلك
واحد وكيف كان فلم لم يذكر في الرسالة وسكت عن بيان اصلها
حتى صار الناظر في رسالته لا يعرفها الا له حتى قالوا انه هو
اول من جرد الروايات عن الاسناد ونظرها في سلك واحد
على اسلوب كتاب الفتوى مع انه مسبق بمن اخذ عباراته ونظمه
ونسبها لنفسه كما هو الظاهر وقد عرفت الوجه في ذلك وانه من
احسن الاهتدات في حسم مادة التخيلات وحفظ ما يكون
لاذهان

لاذهان الناظر من المشككين في الروايات وترويض الحق في
الحكمة على ان ما اخذ في الحقيقة ليس الا للنظم والاسلوب لا اللفاظ
والعبارة فان ذلك الفاظ الروايات لا منشأ جامع الكتاب
وحسب لم يعرف المتأخرون الحال وكيفية الكتاب وحال جامع
وطريق الصدوقين اليه صاروا في حيرة عظيمة بعد وجد
الموقف في اللفظ والعبارة للكتاب والا فلا يخفى على الجبر
باحول الصدوقين وحضر صاحب الشخ على بن بابويه الذي كتب
اليه العسكري وخاطبه بيا شخ وعلوقه وسموه مقامه فوق
ان يظن به انه اخذ رسالته من كلمات غير الامام وذكر عبارات
ذلك الغير في كتابه ونسبها لنفسه وسكت عن بيان اصله
فان هذا ليس شنيع لا يصدر من اهل العلم فضلا عن علي
بن بابويه وقد سئلني بعض افاضل العصر عن حكاية اتحاد
كتاب الشيعة لابن طاووس مع كتاب اعلام الورى للطبرسي
وانهما واحد الا الخطبة مع ان الطبرسي هو المتقدم على السيد في الدين

بن طاووس قال هذا عجيب قلت ليس فيه عجب فان السيد رضي الدين
 انموذج الائمة المعصومين والمتبحر في علوم الائمة الهادين لا يظن
 به الظنون وانما فعل ذلك لدرج الكتاب لما علم ان الناس
 اذا عرفت نسبته اليه اكتب عليه فهو من ترويح الحق بطريق
 الحكمة المقام الرابع في حال الكتاب من حيث الاعتماد اعلم ان
 هذا الكتاب عندي حاله حال رسالة علي بن بابويه ومقتضاه
 المفيد والمقنع وهذه الصدوق كلها روايات صحيحة
 عندهم بقرائن يعرفونها وامارت يركنون اليها لما ادى
 اليه اجتهادهم في التصحيح والاعتماد على ما هي طريقه كل مصنف
 في الحديث ولكن لما كان هو مجرد لها على السند والسادة لها
 عند القدر لا طريق لها في العمل بها لانا لاننا نخرج الرواية
 صادرة عما وجه النقيب ولم تكن تجمع شرائط العمل لان مجرد العلم
 بالصدور لا يوجب العمل فضلا عن مظهره فلا ندري كيف صنع
 والمظنون الصدور لا بد من ملاحظة الموازين الشرعية في صورة
 التعارض فيه ولم يعلم الحال فيما صنعه صاحب الكتاب وبالحمل
 لا يمكن

اعلم ان هذا
 كلام من كور
 في آخر الكتاب
 يتعلق منا
 وقد علمنا
 عليه بنات
 فالتنقل
 قبل قولنا
 واعلم

لا يمكن ان يعامل معه معاملة الروايات المعتمدة المسندة بحيث
 يعارض به الروايات ويقيد به المخلقات كما هو ظاهر على
 كل حال وان كنا نروي بطريقنا المتعددة كل روايات المسند
 والشيخ والصدوقين وهذا منها لكن لا يزيد على ما لو اخذناه
 من يد علي بن بابويه فانه كتاب فيه يمتون الروايات وهذا
 لا يكون الا عن اجتهاد في ترجيح الروايات واعمال قواعد التعارض
 والترجيح فيها فلم يبق لنا ما ننظر فيه من صحة اجتهاده او خطا
 كما بقي لنا في روايات الكافي والفقير وغيرهما فانهم وان بذلوا
 جهدهم ورعوا ما راوه ارجح وبوبوا الابواب على ما
 صححوها من الروايات لكن هذا لا يصح العمل به ياني بعدهم بل
 عليهم ان يبذلوا جهدهم ويبدلوا جهدهم في الترجيح كما بذلوا
 الا ترون الصدوق لم يعاين صحيح ثقة الاسلام في الكافي و
 استقبل الامر بنفسه وبذل جهده فيما بينه وبين ربه حتى
 لم يخرج في الفقيه من الكافي الا ثمانية احاديث ولو كان يصح ما
 صححه لكان كذب ما يكون تتمنه للكافي فيما لم يعثر عليه ثقة الاسلام

ويسمى كتابه تميم الكافي كذا بل فعل كلف ثمة الاسلام في استقبال
الامر وبذل الجهد والتجريح على ما يراه لا على ما يراه غيره و
كذلك فعل الشيخ في التذويب والاستبصار وباشر الروايات وزجج
وفعل ما وجب عليه كل ذلك لانا اجتهدا في المسند في تصحيح
الروايات لا ينفع للمناخر عنه لانه عن اجتهد ولا يجوز للجهل
الاخر تقليده في ذلك ومع فعلنا ان ننظر في السند والقرائن في
الروايات وما عليه الطائفة بالنسبة الى الرواية من حيث شهرة السند
والعمل او الاعرض وكل هذه الامور لا موضع لها في مثل الكتاب
وما هو مخوف من المتعصب والمنفعة والرسالة والهدية والمسار
فيها مسر لا يصح العمل به الا بعد الجواب ان قال من في كلام البغاة
من المختلف لنا ما روه بن ابي عقيل وهو شيخ من علمائنا قبل
مرسله لعذلة ومعرفة ونخص هذا الكتاب بوهن اخر
ان نسخة ما يابدين ليس مشهورا بصحتها وخطا بقنها
لنسخة الاصل نعم ما نجد في رسالة علي بن بابويه والمفيد
الصدوق من عبارته ومسلاته هو لنا صحيح فيكون عندنا مثل
تلك

في فقه الرضا له ع

تلك المتن والكتب التي نص اربابها على فهم لم يردوا فيها
الامتون الروايات على حسب اجتهدهم في تصنيفها نعم ما
من نود راحد بن محمد بن عيسى من اعظم النعم واهسن النعم
لوجود الاسناد والاتصال في رواياته فند بر فان قلت قد
شرحت اعتماد الصدوقين والمفيد على الكتاب حتى في العبارة
قلت النقطوا منه ما عرفوه حسبما راوه برابهم القويم من
الصدر الاول ومعرفة بمجتون الروايات فكانه لم يكن لهم
مسلا ولا مقطوعا ونحن لنا كذلك نعم لنا حسن الظن
بهم بالخصرص ولكن لا ينفع بحيث يصيب الكتاب في عرض
سائر الاصول نعم هو عند اعوز النصوص وشهر الفتوى
بين الطائفة بمضمونه وعدم الدليل عليها سواه لا بعد
الاعتماد عليه فان قلت قول المولى ابي القاسم الحسين بن
روح ليس فيه شيء الا وهو مروي عن الائمة الامويين
او ثلثه وقوله فيه خذوا ما روى ودعوا ما راي وقول المفيد

ليس في الكتاب ما يخالف سوي هذه المسئلة يعني الشهادة بغير العلم
 بوجوب الاعتماد ويكون كذا ما عرض على المعصوم من الكتب و
 الاصول قلت اقصى ما في شهادة المولى الى القاكم بن روح انه
 مروي وليس كل مروي بصحيح ولا كل ما هو صحيح بوجوب العمل
 بل قد يجب العمل بالضعيف وتاويل الصحيح لانا اهل الوسط في
 العمل بالخبر نعمل بما قبله الاصحاب ودلت القرائن على صحة وما
 اعرض عنه الاصحاب وشذ يجب عندنا اطرحه ثم لا بد من
 تقديم رواية الاصدق والاعلم والاورع ولا يمكن استعلام
 ذلك مما فيه ليجرده عن السند نعم يمكن استعلام ما خالف العامة
 او ما ينفقهم وما يوافق الكتاب والسنة لمعلوم ما فيه وقد
 وجدنا موضع يخالف ما عليه الطائفة الحق لم يميزها
 صاحب الكتاب واوردها ايراد المعتمد والعامل بها وهي
 وان كانت صادرة فعلى وجه التيقن ومن هنا لم ينفع عمل
 المتقدم من العلماء بالرواية المتأخرة ولا تصحى كرايت الصدوق

مع الطائفتين والشيخ معها والثالثة مع من تقدمهم اللهم الا ان يجمعوا
 على اخذوا بشهر فيما بينهم فيؤخذ به ولا يسوغ رده واما قوله
 رضي الله عنه خذوا ما روى فلا يدل على اعتبار كل ما في الكتاب
 ولا على كل ما يرسله صاحبنا او يورده بعنوان الفتوى كالدرويه
 اقصى ما يدل عليه انه لا ينبغي التوقف في روايته من حيث خروجه
 عن المنصب فاذا روى كان ما يرويه مثل ما يرويه لشقه لكن
 على شروطه من النظر في سند الرواية لا المعصوم والاخذ بالاصح
 والاعلم والاورع وترك الشاذ والنادر وما يوافق اهل الخلاف
 وغير ذلك قد عرفت ان كل ما في الكتاب ليس من موضوع تلك
 الموازين ولا يمكن الوقوف على حال اسناد تلك المتن المجردة
 عن الاسناد واما ما حكى الشهيد الثاني عن المفيد من انه ليس فيه
 شيء يخالف سوي هذا الحديث فاطنه ظلالا بالمعنى واصله ما
 ذكره العلامة في الخلاصة من ان المفيد لا يترك في الكتاب كحديثا واحدا
 في باب الشهادة والا كيف يخفى على المفيد اشتماله على ما لا تقول به الطائفة

هذا الحديث
 يروى

مثل تحديد الكبر الذي ذكره وجوز الصلوة بجلد الميتة المدبوغ
والتخفيف في الوضوء بين مسح الرجل وغسلها وخروج المعودتين
عنا القرآن ونحو ذلك بل مرد المقيده انه ليس فيه الا مروي
غير حديث الشهادة فانه موضوع وكان الشيخ المقيده لم يطلع
على حديث روح بن ابى القاسم بن روح المتقدم عن ابيه رضي الله عنه
نقله من استثنائه موضعين او ثلاثة منه وانه كذب فيها على الامم
لعنه الله ثم معقد مرسل هذا الكتاب وان كانت مرويه لكن
لاندرى ان رواها ثقة ام لا وليس في الشهادة ازيد من ان ما
فيه مروي انه صادرة عن الامم حتى نستغني من هذه الحجة كالا
ان كل ما فيه مطابق للواقع حتى نستريح من الجهات الاخر فهو
كتاب رواية عن الامم يجب فيه ما يجب في متون الروايات المجردة
عن الاسناد واقصى ما يقال فيه انه مثل رسالة علي بن بابويه التي
قال فيها الشيخ محمد بن الشيخ انه راي جميع من اخرج عنه يحد طريقته فيها
ويقول عليه ما نل لا يحدون النص عليها للثقة وامانه و
موضعه من الدين والعلم انتهى ولو كانوا يعبرونها اعتبار الاخبار
المعتم

المعتمد كان اللازم عليهم ان يعاملوها معاملة تلك الروايات
ويعتمدوا عليها قبل الاعوز لا عنده ولجميعها وبين غيرها
من الروايات كما هي طريقهم فيما يصح فيه الجمع على التقدير المقررة
في محالها من حل العام على الخاص والمطلق على المقيده والمجمل على المبين
ونحو ذلك ولزخو احد الطرفين فيما لا يمكن فيه الجمع على المقيده
في الجمع بين الروايات فليس الا انهم لا يريدون بذلك عرق بل
اصعب من كل الروايات مسندة فلا ينبغي الا في جميعها احد
الحجج المتعارفين وفي المورد التي تحجب الشهادة فان قلت
ان كان الكتاب عندك مثل رسالة علي بن بابويه فالصدوق
عند رسالة ابيه في الكتب التي اليها المجمع وعليها المعول وبلغ
في شدة الاعتماد عليها بحيث قدم بعض مضامينها على
بعض الاخبار المعتمد وليس هذا الا لانها ماخرة من الاخبار
المعتمدة الصحيحة لديه ولدى ابيه وقد تقدم موفقة اكثر عبارة
هذا الكتاب لئلا يسهل فينبغي ان يعامل مع هذا الكتاب تلك
تلك المعاملة التي تعاملها الصدوق مع رسالة ابيه قلت ان كان

قد انكشف للصدق والتصحح لديه ان كلها ماخوذة من
الاخبار الصحيحة لديه فهو معذور في تلك المعاملة ولا
باس عليه منها ونحن لم نكشف لنا حقيقة الامر ولا اتصحح
لدينا ان كلها في هذا الكتاب ماخوذة من روايات صحيحة لدينا
ومعتمد عليها عندنا حتى نغني بسانة اعتناء الصدوق
بكتاب ابيه نعم لا ريب انّه متون اخبار مروية عن الامم
والذي يوكد كونه متون روايات لا غير مضافا لما تقدم
في وجدة الكثير منه متون مسندة في الكتب الاربع بحيث
لو اردنا لمحدث الخبر تخرج تلك العبارات بالاسناد وشبهه
بتخرج كتاب التكليف لا يمكن ذلك في كثير منه وكانه ملزم
بالنسخ بلفظ المروي وعينه دون النقل بالمعنى ولقد يفسره
ويشرحه ولم يكن له بد من هذا الالتزام لان الشيخ في اول المبسوط
عند الاعتذار عن وجه اخره في تصنيف مثل المبسوط المبني على
التفريع يقول ما لفظه وبضعف نبتى فيه قلت رغبة هذه
الطائفة فيه وترك عنايتهم لانهم اتقوا الاخبار وما روه
من صريح

من صريح الالفاظ حتى ان مثله لو غلب لفظها وعبر عن معناها
بغير اللفظ المعتاد لهم تجبوا منها ونصرهم عنها انتهى
لكن هذا كله لا يجب اكثر من الاعتناء في الجملة خاتمة فيها التنبه
على بعض الامور المتعلقة بالنسخ التي بايدينا من هذا الكتاب التنبه
الاول اعلم ان النسخ التي عثرت عليها كلها على غلط واحد
في الدلالة على سقوط اول هذا الكتاب اعني باب الوضوء وقدره
وقد تقدم ان اول الموجود من ذلك قوله ولكنها الحنفية
الخ وفي نفس الكتاب ما يدل على ذلك فانه بعد اسطر
قليلة قال فقد علمت ما وضعه لك من نسخ اسفل ابواب
ونرا حليتك ولم تقدم في النسخ ما يدل على شيء من احكام
الاستصحاب اصلا فيعلم انه كان وسقط قبل ذلك في الكتاب
التبعية الثاني ان اخر ابواب الكتاب باب القضاء والمشيئة
والارادة وليس فيه الا حديث واحد عن ابي مؤمنين لكن في
بعض النسخ اخر الحديث انا واصحابي ارضع علمه وله الحمد
والرضا وفي بعض النسخ ليست فيه هذه الزيادة لكن فيه

الظاهر في النسخ

خاتمة من المصنف طوله جدا فيها التوجيه لله والحمد والشكر
والابتنال والشك والجمل عليه حل جلاله ثم على خاتم الابتناء
وعلى لائمة الطاهر من كاهي المصنفين والذين فيه هذا
الاختتام من النسخ فيه قبل باب القضاء والمشيء باب المنع
اعلم يا اخي اني سئلت العالم من المتعة فقلت جعلت فداك
يروى حديثك امير المؤمنين ان النبي صلى الله عليه وسلم حل المتعة يوم فتح مكة
وحرما عام خمس الاخرافيه مما هو خلاف المذهب ثم
ذكر اذ استقبل المصلي ولا يوجد هذا في كل النسخ والظاهر
ان من ملحقات الكتاب لبعض السادة الحنفية والمسؤل
لا يدري من هو ولا السائل ولعله من العامة ثم اعلم ان هذا
كلمة يعني باب القضاء والمشيء وما قبله من باب المنع وما
بعده من الخاتمة كلمة وقع في طي ابواب النوادر لاحد بن محمد
بن عيسى قبل باب التدليس فيما ورد بالمرء وبعد باب
الكفارة على المحرم فتدبر النبوة الثالث ان باب الادب

قبل

قبل دعا والوتر في اخر باب الادب ما يدل على تمام الكتاب
وهو قوله وبالله التوفيق وليس في سوى هذا الباب ذلك
فلعله هو اخر ابواب النبوة الدابع غالب النسخ فيها باب
الادهان والاستيالك والامشاط وفيه حديث وعبد
بيان تفسير من طريقين الاول عن العالم والثاني عن اهل
الباهن وهم الصوفية العرفاء يهود هذه الامة وبعد هذا
الباب باب في الاستطاعة وفيه ما فيه ثم باب القضاء والمشيء
والارادة وهو اخر ابواب الكتاب في النسخ التي لا خاتمة فيها
وهذا كله اضطراب واعتشاش في النسخ لا يقول على شيء
من ذلك والمتيقن من الكتاب ان اخر باب الادب واذا
اردت ان تكمل الخ وما بعده في علم فتدبر النبوة
الخامس ولابواب نوادر احمد بن محمد بن عيسى باب فضل
صوم شعبان ووصلته برضا نا قال محمد بن عيسى عن
الحسين بن سعيد عن عثمان بن عيسى عن سماعة بن مهران قال
سئلت الخ ولا يمازجه شي من غيره الا ما تقدم بيانه من باب المنع

احمد بن

وباب اذا استقبلت القبلة في الصلاة وباب معرفة القضاء
 ومشية والارادة وخاتمة كتاب مصنفه والظاهر ان
 ذلك كله كان من الملحقات بكتاب التكليف وانزجت
 اوراقه بين اوراق النوادر فهو ليس من النوادر اما انه
 من كتاب التكليف ومن فيه فلا طريق للعلم بذلك و
 من الغريب عند بعضهم من كتاب الحج الذي هو من كتاب
 النوادر الذي اوله صفوان بن يحيى عن معاوية بن عمار عن
 ابي بصير عن ابي عبد الله في قوله نعم اذكر والله الحديث من
 كتاب الفقه الرضوي واخرج ما فيه في كتابه بعنوان الفقه
 الرضوي وهو عظيم وقد تقدم وجه الوهم والجواب عن بعض
 المعاصرين في هذا المقام او هام لا ينبغي التعرض لها بعد
 فصل القضاء فالحمد لله جل جلاله على هديته لفتح ما ارجح
 على فحول الرجال وكشف الحجاب عن حقيقة هذا الكتاب بعد
 ما كثرت فيه القالة وكتبوا في نفيه واثباته الكتاب والسنة
 ولا

ولا زالت نعم الله علينا اهل البيت متواصلة وعناياته
 متواصلة والطفه متقاربة وهذا يانه متعاقبه والحمد لله
 عودا على بدء وصلى الله على المنجب في الميثاق المبرمج
 للشفاعة المفوض اليه دين الله المحمود الاحدي القام
 محمد وعلى اله الطاهرين ورثة النبيين وخير الاولين
 والاخيرين اللهم كن لوليك الحجة ابن الحجة بن الحسن ^{هذه}
 الساعة وفي كل ساعة وليا ونائبا وعونا ومعينا و
 داعيا ودليلا حتى تسكن ارضك طوعا وتمكث له
 كثيرا وارضه عنا واجعلنا في رعايته وادوم لنا ذكره
 ولا تحمنا بربه وقد كان الفراع من هذا الكتاب ثلث يوم
 المولود من سنة ثلث وعشرين وثلثمائة ولف
 من المحقق المبارك

ينقل هذا الشئ في آخر السورة
وكتبت الاشياء
الى ما هنا وانته
ينقل الشئ
ابنه للناس

بل في كتاب الغيبة لله ما يدل على انه كان شئ الشيعة قال الله اخبرني
جماعة عن ابي عبد الله احمد بن محمد بن عياش عن ابي طالب
الزرازي قال قد سمعت من الكوفة وانا شاب قد بات جدي
ومع رجل من اخواننا قد ذهب على ابي عبد الله اسمه
وذلك في ايام الربيع القم الحسين بن روح رحمه الله واستنار
وضبه ابا جعفر محمد بن علي المعروف بالشلغاني وكان مستقيا
لم يظهر منه ما ظهر منه من الكفر والاحاد وكان الناس يقصده
ويلقونه لانه كان صاحب الربيع اي العالم الحسين بن روح
سفيرا بينهم وبينه في حوائجهم ومهاهم فقال لي صاحبي
هل لك ان تلقى ابا جعفر وتحدث به عهدا فانه النصوص
اليوم لهذه الطائفة فاني اريد ان اسال شيئا من الدعاء
يكتب به الى الناحية قال فقلت نعم فدخلنا اليه فزينا
عنده جماعة من اصحابنا فسلمنا عليه وسلمنا فاقبل
على صاحبي فقال له من هذا الفتي معك فقال له رجل من
الزرازيه بن اعين فاقبل على فقال من اي زرازيه انت
فقلت يا سيدي انا من ولد بكير بن اعين اخي زرازيه فقال
اهل بيت جليل عظيم القدر في هذا الامر فاقبل عليه صاحبي
فقال له يا سيدي اريد المكاتبه في شئ من الدعاء فقال
نعم قال فلما سمعت ذلك اعتقدت ان اسال انا ايضا مثل
ذلك وكنت اعتقدت في نفسي ما لم ابد له لاحد من
خلق الله حال والداه اي العباس ابنه وكانت كثيره
الخلافا والعصب على فكي وكانت مني بمنزله فقلت في نفسي
اسال الدعاء لي من امر قد اهنى ولا اسميه فقلت اطال الله

عقلت اطال الله بقا سيدي ما وانا اسال حاجه قال وما لي قلت
الدعاء لي بالغنج من امر قد اهنى قال فاحسن درجا بين يدي
كان اثبت فيه حاجه الرجل فكتب والزرازي يسال الدعاء
في امر قد اهنى قال ثم طواه فقمنا وانصرفنا فلما كان بعد
ايام قال لي صاحبي الا تعود الى ابي جعفر فسال عن حوائجنا التي
كنا سالناه فمضيت معه ودخلنا عليه فحين جلسنا عنده
اخرج الدراج وفيه سائل كثيره قد اجيب في رضا عيضا
فاقبل على صاحبي فقراء عليه جوال ما سال ثم اقبل على
وهو يقدر فقال واما الزرازي وحال الزوج والزوجه فاصح
الله ذات يلينا قال فورد على امر عظيم وقمنا فانصرفنا
فقال لي قد ورد عليك هذا الامر فقلت احب منه
قال مثل اي شئ فقلت لانه سر لم يعلمه الا الله تعالى
وعنري فقد اخبرني به فقال ائتلك في امر الناحية
اخبرني الان ما هو فاجبرته فحب منه ثم قضى ان عدنا
الى الكوفة قد خلت داري وكانت ام اي العباس مغاضبه
لي في منزل اهلها فجاتني الى فاسترضيت واعذرت و
وافقتني ولم تخالفني حتى فرق الموت بيننا انتهى الحديث

وقد تقدم قول مولانا الشيخ ابو القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه لما
 قدومه من اوله الى اخره قال ما فيه شيء الا وقد روي عن الائمة
 عليهم السلام الا موضوعين او ثلث فانه كذب عليهم في روايتها
 لعنه الله وقال الشيخ في كتاب الغيبة واخرى ابو محمد المحدثي رضي الله
 عنه عن ابي الحسين محمد بن الفضل بن تمام رحمه الله عليه قال
 سمعت ابا جعفر محمد بن احمد الزراري رحمه الله عليه وقد
 ذكرنا كتاب التكليف وكان عندنا انه لا يكون الا سبع غايات
 وذلك اول ما كتبنا الحديث فسمعناه يقول وايشي كان
 لابن ابي العزاق في كتاب التكليف اما كان يصلح الباب
 ويدخله الى الشيخ ابي القاسم الحسين بن روح رضي الله عنه
 فيعرضه عليه ويحكمه فاذا خرج الباب خرج فتعلمه واسرنا
 بنسخه يعني ان الذي اسره الحسين بن روح رضي الله عنه
 قال ابو جعفر مكتبة في الدخ بخطي ببغداد قال ثم ابن تمام
 فقلت له فتفضل يا سيدي فادفعه حتى اكتمه من خطك
 فقال لي قد خرج من يدي قال ابن تمام فخرجت واخذت
 من غيره وكتبت بعد ما سمعت هذه الحكاية وقال ابو الحسين
 بن تمام حدثني عبد الله الكوفي خادم الشيخ الحسين بن روح
 رضي الله تعالى عنه قال سئل الشيخ يعني ابا القاسم رضي الله عنه عن
 كتب ابن ابي العزاق بعد ما ذم وخرج فيه اللعنة فقيل له
 كيف نعمل بكتبهم وسيوتنا منها ملاي فقال اقول فيهما ما قاله
 ابو محمد الحسن بن علي صلوات الله عليهما وقد سئل عن كتب بني
 فضال فقالوا كيف نعمل بكتبهم وسيوتنا منها ملاي فقال
 صلوات الله عليه خذوا ما رويوا ورواوا ما راوا والحديث

يتعلق ذلك
 بالمقام الرابع
 فيقول
 واعلم ان
 هذا الكتاب